



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# مستقبل العلاقات التركية - السعودية

علي نجات



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## مستقبل العلاقات التركية - السعودية

علي نجات \*

### المقدمة

يمتدُّ تاريخ العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية إلى ما يقارب (100) عام، إذ كانت أول علاقة رسمية ما بين الدولتين قد نشأت في عام 1929، حينما اعترفت حكومة تركيا الأتاتوركية بدولة الحجاز الناشئة، وقد تعرض مسار العلاقات ما بين الدولتين لكثيرٍ من العراقيل والمشكلات في العقود الماضية؛ لأسباب عديدة، منها: الاختلاف في صورة النظام السياسي وتركيبته وأسسهِ وخياراتهِ المختلفة ما بين البلدين. كما كانت مشكلة الاعتراف التركي بدولة إسرائيل، هي أحد أهم الحواجز التي تمنع من تحسين العلاقات ما بين السعودية وتركيا. وقد تدهورت العلاقات بين البلدين في التسعينيات حينما انحازت الرياض إلى جانب سوريا في عديدٍ من النزاعات مع أنقرة المجاورة. ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في عام 2002، شهدت العلاقات ما بين القوتين الإقليميتين تطوراً ملحوظاً، واتفقاً في عديدٍ من وجهات النظر فيما يخص الأوضاع الإقليمية والعالمية<sup>(1)</sup>. وكانت أفضل أحوال تلك العلاقات حين زار العاهل السعودي الراحل، الملك عبدالله بن عبدالعزيز تركيا في آب/أغسطس 2006، وهو ما شكّل نقطة تحوُّل مهمة في تاريخ العلاقات، إذ شهدت توقيع (6) اتفاقات بين أنقرة والرياض. زار الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الرياض في عام 2015، ووقّع البلدان اتفاقية التعاون الإستراتيجي، وبعدها في نيسان/أبريل 2016 زار الملك سلمان بن عبدالعزيز تركيا، ووقّع البلدان معاهدةً لتأسيس مجلس التنسيق التركي السعودي، وعقد المجلس اجتماعه الأول في أنقرة برئاسة وزير الخارجية التركي.

لكن نشأت الصراعات والتوترات في العلاقات الثنائية بين تركيا والمملكة العربية السعودية مع بداية الثورات العربية في الشرق الأوسط أواخر عام 2010. كانت تركيا والسعودية على خلاف منذ 2013؛ بسبب تضارب الآراء والمصالح في أزمات إقليمية كمصر وسوريا وقطر وليبيا. حتى يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018، كانت العلاقات بين السعودية وتركيا قائمة، وتتواصل النشاطات المختلفة بين البلدين لا سيّما الاقتصادية والسياحية. لكن في اليوم الذي شهد جريمة اغتيال الصحفي السعودي «جمال خاشقجي» بقنصلية بلاده في مدينة إسطنبول فتح الباب أمام

1. عباس فاضل، العلاقات السعودية- التركية 2002-2010، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.

\*كاتب وباحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

خلاف سياسي، وقطع للعلاقات بين البلدين.

ظهرت بوادر تحسُّن العلاقات بعد أربع سنوات من التوترات؛ عن طريق لقاءات وتصريحات لمسؤولين من البلدين في الربع الأخير من عام 2021. إذ أعلن الرئيس التركي في نيسان/أبريل 2021 فتح صفحة جديدة مع جميع دول الخليج. وتحدّث أردوغان هاتفياً في أيار/مايو الماضي مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، لبحث العلاقات الثنائية، وعقب المكالمة زار وزير الخارجية التركي «مولود تشااووش أوغلو» الرياض. فيما كان المؤشر الأقوى هو إعلان الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، في 3 كانون الثاني/يناير 2022 عزمه زيارة السعودية في شباط/فبراير الماضي، وذلك تزامناً مع زيارته للإمارات، لكن الزيارة لم تتم. كما زار وزير الخارجية التركي السعودية في أيار/مايو الماضي، وأجرى محادثات رسمية مع المسؤولين السعوديين، في أول زيارة لمسؤول تركي رفيع المستوى بعد القطيعة التي وقعت بين البلدين في أعقاب اغتيال «جمال خاشقجي» عام 2018، في قنصلية بلاده بإسطنبول. وتُعدُّ زيارة رجب طيب أردوغان للسعودية بعد خمس سنوات ولقائه بالملك سلمان وولي العهد السعودي محمد بن سلمان نقطة تحوُّل في العلاقات بين البلدين؛ لأنَّ هذه هي أول زيارة يجريها أردوغان للمملكة منذ عام 2017، وتأتي في سياق محاولات تفكيك الخلافات التي طفت على العلاقات في السنوات الخمس الماضية.

تسلِّط هذه الورقة التحليلية الضوء على مستقبل العلاقات التركية السعودية، وهو ما فرض سؤالين مهمين وأساسيين تسعى إلى الإجابة عنهما: أولاً: ما أسباب التوتر والانفراج في العلاقات بين أنقرة والرياض؟ وثانياً: ما الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية السعودية؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، قُسم هيكَل البحث على ثلاثة أقسام. فبعد تحليل أسباب توتر العلاقات التركية السعودية في العقد الماضي وسياقاته، سيذكر أسباب خفض تصعيد التوترات وتخفيفها، وفي النهاية سيُدرس مستقبل العلاقات بين البلدين.

### أسباب التوتر في العلاقات التركية-السعودية وسياقاتها

شهدت العلاقات السعودية التركية عديداً من التحديات والتقلبات على مدى العقد الماضي؛ بسبب التنافسات الجيوسياسية والصراعات الأيديولوجية. وقد كانت المواقف المتباينة من الانقلاب في مصر عام 2013 السبب الرئيس للتوتر في العلاقات بين البلدين. إذ دعمت تركيا حكومة الإخوان المسلمين بقيادة «محمد مرسي»، ودعمت السعودية «عبدالفتاح السيسي». ويرجع ذلك

إلى الاختلافات الأيديولوجية والخطابية بين الفاعلين. في حين أنّ تركيا من أشد المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين، فقد صنّفت المملكة العربية السعودية جماعة الإخوان المسلمين على أنّها جماعة إرهابية<sup>(2)</sup>.

أدّى دعم الرياض للانقلاب في القاهرة إلى تصعيد الصراع التركي السعودي في سوريا. لقد كانت الأزمة السورية منذ البداية دافعاً قوياً للتقارب التركي السعودي من أجل إسقاط نظام بشار الأسد، سواءً على مستوى التنسيق السياسي، أم العسكري، أم اللوجستي، أم تدريب جماعات المعارضة المسلحة. لكن مع تأزم الحرب السورية، وتحوّلهما لصراع إقليمي ثم صراع دولي، لم يعد جامعاً لجهود البلدين ودافعاً للتقارب بينهما، فمن ناحية أصبحت موازين القوى العسكرية على الأرض تصبّ في صالح نظام بشار الأسد، وأصبحت المواقف الدولية والإقليمية الفاعلة تتراجع عن فكرة ضرورة رحيل بشار، وإمكانية إدماجه في مرحلة انتقالية، بل وما بعدها أيضاً، -من ناحية أخرى- تراجعت تركيا واقعياً عن فكرة دعم المعارضة من أجل إسقاط النظام، ليس فقط لعدم واقعية هذا المطلب، بل من أجل التركيز على الخطر الأكبر الذي يهدّد الأمن القومي التركي، وهو الخطر الكردي، ويمكن النظر لعملية (درع الفرات) التي أطلقتها تركيا في 24 آب/أغسطس 2016، بوصفها المحطة الأبرز لهذا التطور. إذ تخلّت فيها تركيا عن إسقاط بشار الأسد، وأعلنت أنّ تدخلها العسكري في شمال سوريا لمواجهة الخطر «الداعشي» والكردي فقط، بتوافق وموافقة روسية.

لقد ذهب التوافق التركي الروسي لاتفاقات متعددة، بدأ بالتوافق حول إخراج المعارضة من حلب بعد هزيمتها فيها عسكرياً، ثم تلتها اتفاقات حول مناطق خفض التصعيد في «أستانا» بمشاركة إيرانية وغياب سعودي، ثم التوافق حول دخول فصائل من «الجيش الحر» مدعوم برياً من تركيا وجوياً من روسيا لمحافظة «إدلب»؛ من أجل إخراج «هيئة تحرير الشام» من المحافظة، وإدراجها ضمن المناطق منخفضة التصعيد.

مع أنّه لم يظهر تصريح رسمي علني عن السعودية يعرّب عن تخليها عن دعم المعارضة، وعن مطلب رحيل بشار الأسد إلا أنّ المؤشرات الأولية تشير إلى أنّ هناك ثمة تراجعاً نسبياً في الموقف السعودي بهذا الخصوص، وإن لم يكن بدرجة التراجع التركي نفسها.

2. علي نجات، «العلاقات السعودية التركية من التوتر إلى الانفراج» (روابط عربستان وتركيبه از تنش زاي تا تنش زدايي)، مؤسسة الدراسات المستقبلية في العالم الإسلامي، 1 ديسمبر 2020، على الرابط: <https://2u.pw/gQRE8>

يؤشّر التعاطي التركي المؤكّد مع الأزمة السورية المبني على تخليها عن مسألة رحيل بشار الأسد، وتركيزها على مواجهة الأكراد، والتوافق مع روسيا بشأن ذلك ومناطق خفض التصعيد، فضلاً عن احتمالية أن يكون هناك تعاطٍ سعودي جديد أيضاً إلى أنّ الملف السوري لم يعد دافعاً في الوقت الحالي لحاجة البلدين لبعضهما بعضاً، وتوافقهما من أجله. كما أنّ وجود بشار الأسد في أيّ ترتيبات انتقالية، ضمن أيّ صفقة يمكن أن يصبح حاسماً للملف السوري، ومن ثمّ لن يكون هذا الملف دافعاً للتقارب حتى مستقبلاً<sup>(3)</sup>.

بدأ السعوديون - بعد فشل الجماعات السلفية المتحالفة مع السعودية في الإطاحة بالنظام السوري- في تعزيز علاقاتهم مع قوات سوريا الديمقراطية. إذ استضافت السعودية مراراً قادة قوات سوريا الديمقراطية. كما زار الوزير السعودي ثامر السبهان شرق سوريا في عامي 2017 و2019 والتقى ببعض زعماء العشائر العربية وقادتها. وفي آب/أغسطس 2018، أعلنت الرياض عن مساعدات بقيمة (100) مليون دولار لقوات سوريا الديمقراطية<sup>(4)</sup>. وفي غضون ذلك، تعدّ تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وميليشياته وحدات حماية الشعب الكردية امتداداً لحزب العمال الكردستاني، الذي تصنّفه على أنّه جماعة إرهابية، وهي في حرب معه منذ ثمانينيات القرن الماضي. ولهذا السبب نفذت حتى عام 2019 ثلاث عمليات عسكرية ضدهم، أطلق عليها «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام».

ومع ذلك، فإنّ تصرفات تركيا في سوريا، والتي كانت تدعمها وتؤيدها المملكة العربية السعودية سابقاً، تعرضت لانتقادات من قبل الرياض. فعلى سبيل المثال، أثارت الحملة العسكرية التركية ضد مواقع المسلحين الأكراد في شمال سوريا في إطار عملية «نبع السلام» في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، احتجاجاتٍ من المملكة العربية السعودية.

كما اشتبكت تركيا والسعودية في ليبيا، إذ دعمت أنقرة حكومة رئيس حكومة الوحدة الوطنية المدعومة من الأمم المتحدة فايز السراج، في حين دعمت الرياض اللواء خليفة حفتر -قائد قوات شرق ليبيا-. وفي فبراير 2020، اتهم وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير

3. طارق دياب، «العلاقات التركية السعودية محدّدت وتحديات»، المعهد المصري للدراسات، 11 نوفمبر، 2017، على الرابط:

<https://2u.pw/xXN4h>

4. معاذ العمري، «السعودية تبرعت بـ100 مليون دولار لدعم استقرار شمال شرقي سوريا»، صحيفة الشرق الأوسط، رقم العدد 14508، 18 أغسطس 2018.

تركيا بتمويل «المليشيات المتطرفة» ورعايتها في ليبيا وسوريا، كما تحركت المملكة العربية السعودية لحجب جميع المواقع التركية في المملكة العربية السعودية. وأدانت المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير 2020، تصديق البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، عادةً ذلك تدخلًا في شأن دولة عربية، وفق ما أفادت وكالة الأنباء السعودية<sup>(5)</sup>.

اشتدت العلاقات المتوترة بين أنقرة والرياض مع حصار قطر في عام 2017 من قبل أربع دول هي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، ودخلت مرحلة جديدة من التوترات بين تركيا والسعودية. فبعد حصار الدول العربية الأربع لقطر، أعلنت تركيا رسمياً دعمها للدوحة كحليف إقليمي، ممَّا زاد من تعقيد العلاقات السعودية التركية. بمجرد تفجر الأزمة، بدأ الحديث يدور حول مدى تأثيرها على الشراكة التركية الخليجية، هل ستستمر تركيا في المحافظة على علاقات جيدة مع السعودية؟ أم هل أهما ستنضم لقطر في مواجهة السعودية؟ وقد تبنت تركيا موقفاً متدرجاً في تعاملها مع هذه الأزمة. ففي البداية تبنت موقفاً محايداً، إذ صرَّح وزير الخارجية التركي «مولود تشاوش أوجلو»، أنه يشعر بالأسى للخلاف بين قطر ودول عربية أخرى، ودعا للحوار لحل النزاع. ومن ثمَّ فلم تصطف تركيا خلف قطر في بداية هذه الأزمة، على أمل نجاح جهود الوساطة الكويتية، أو قدرتها هي على القيام بهذه الجهود، وهو ما يفرض عليها الوقوف على الحياد. لكن وفي 7 حزيران/يونيو 2017، أقر البرلمان التركي مشروع قانون، يسمح بنشر قوات تركية في قطر، ومن هنا بدأت تركيا التخلي عن سياسة الحياد، لتنتقل في صف قطر علنية في هذه الأزمة، وقد صرَّح أردوغان في 9 حزيران/يونيو - في تأكيد على موقفه الداعم لقطر - بأنَّ تركيا مستمرة بدعم أشقائها القطريين، ولن تتركهم وحدهم<sup>(6)</sup>.

وقد تأزمت العلاقات وبلغت التوترات بين أنقرة والرياض ذروتها منذ 2018 باغتيال «جمال خاشقجي» في القنصلية السعودية في إسطنبول. بدأت الأزمة بين البلدين، حين أكّدت تركيا، أنَّ (15) سعودياً، برفقة ثلاثة من عناصر المخابرات، وصلوا إلى إسطنبول قبل أيام من اغتيال خاشقجي، وقامت هذه المجموعة بإزالة كاميرات المراقبة والمواد التي سجلتها داخل القنصلية السعودية قبل وصول الصحفي الذي لقي مصرعه في المبنى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018،

5. «السعودية تدين «التصعيد التركي» في ليبيا»، الحرة، 5 يناير 2020، على الرابط: <https://2u.pw/q8TcW>

6. طارق دياب، «العلاقات التركية السعودية محددات وتحديات»، المعهد المصري للدراسات، 11 نوفمبر، 2017، على الرابط:

<https://2u.pw/xXN4h>

أكد المحامي العام في إسطنبول «عرفان فيدان» أنّ «خاشقجي» حُيِّقَ وقُطِّعَت جثته بعد دخوله القنصلية بقليل. وفي مقال كتبه في صحيفة «واشنطن بوست الأمريكية» قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: إنّ «التحقيقات كشفت أنّ خاشقجي قُتِلَ بدم بارد على يد فريق قتل، وكان القتل عمداً مع سبق الإصرار». وأوضح أردوغان أنّه علم بمجيء الأوامر بقتل خاشقجي «من أعلى المستويات في الحكومة السعودية»<sup>(7)</sup>، وفي آذار/مارس 2020، وجّه المحامي العام في إسطنبول اتهامات رسمية بقتل «خاشقجي» إلى سعود القحطاني، وأحمد العسيري و(18) متهماً آخرين.

شنت تركيا سلسلة من الهجمات على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عَقِبَ قضية اغتيال «خاشقجي». وبعد قيام الحكومة التركية بإجراء محاكمة لعدد من المسؤولين السعوديين الذين تقول إنهم متورطون في العملية، فرضت الرياض مقاطعة غير رسمية على البضائع التركية.

### أسباب خفض التصعيد في العلاقات التركية-السعودية ودوافعها

يبدو أنّ العلاقات السعودية التركية متجهة أخيراً نحو التقارب بعد سنوات من الجفاء ضمن موجة تقودها أنقرة لتفسير مشاكلها السياسية الخارجية ومحاولات دعم اقتصادها الذي يواجه تحديات كبيرة تفاقمت بالفصل الأخير من العام الماضي، بعد تراجع قيمة الليرة المحلية وارتفاع مستويات التضخم. وفي الأشهر الأخيرة، نجحت الدبلوماسية التركية في تحقيق اختراق في مسارات تحسين العلاقات مع عديد من الدول حول العالم، فإلى جانب التطور الكبير في العلاقات مع الإمارات وإسرائيل وأرمينيا، جرت مباحثات متقدمة مع اليونان ودول أخرى.

وأما فيما يتعلق بأسباب خفض تصعيد العلاقات التركية السعودية ودوافعه، فيمكن ذكر عوامل عديدة مصنّفة على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد المحلي، تُعدُّ الأزمات المالية أحد عوامل رغبة الدولتين في تخفيف حدة التوتر وتحسين العلاقات الثنائية. ويُعدُّ الملف الاقتصادي أحد الأبعاد التي قد يدفع تركيا والمملكة العربية السعودية لخفض مستوى التوتر بينهما على الأقل، في ظل مؤشرات على استمرار تأثير تداعيات جائحة «كورونا» في النصف الأول من العام المقبل على أقل تقدير.

.7 Recep Tayyip Erdogan, "Saudi Arabia still has many questions to answer about Jamal Khashoggi's killing", November 2, 2018, <https://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/11/02/recep-tayyip-erdogan-saudi-arabia-still-has-many-questions-to-answer-about-jaal-khashoggis-killing/>



في الحقيقة أحد الدوافع الداخلية والأسباب الرئيسة لرغبة أنقرة في خفض التصعيد مع الرياض، هو الخروج من الضغوط الاقتصادية الهشّة. تعيش تركيا منذ عام 2018 أزمة اقتصادية متعددة الجوانب، طالت آثارها جميع أركان الدولة، إذ تجاوز التضخّم (25%)، كما انحارت قيمة الليرة، وانكمش القطاع الصناعي بنسبة (30%)، وتراجع قطاع الملابس والمنسوجات بنسبة (60%). وكذلك ارتفعت معدلات البطالة إلى (34%)، وبلغ عجز الموازنة (12%) من الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عمّا تسببت فيه أزمة فيروس «كورونا» من أعباء اقتصادية زائدة، إذ تعمّقت الأزمة المالية في البلاد، فضلاً عن فقدان (3320000) إنسان لوظائفهم، وانخفاض معدّل النمو، وارتفاع تكلفة الإنتاج والاستيراد، وتآكل ودائع المواطنين؛ بسبب هبوط القيمة السوقية للعملة المحلية<sup>(8)</sup>.

فضلاً عن تركيا، فإنّ هدف السعوديين من خفض التصعيد، هو تخفيف الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس «كورونا» المستجد، وتكلفة حرب اليمن. فالضربات المتلاحقة من جائحة فيروس «كورونا»، وتهاوي إيرادات النفط، وارتفاع تكلفة الحرب في اليمن قد أرهقت اقتصاد السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم. وعلى إثر تصاعد الأزمات المالية، تحوّلت السعودية من دولة توفّر أموالاً طائلةً من عائدات النفط والعمرة والحج إلى أحد أكبر المقترضين في المنطقة العربية<sup>(9)</sup>. ويبدو أنّ تهاوي الإيرادات المالية لا يرجع إلى النفط فقط، بل امتدّ إلى اختيار إيرادات أخرى مهمّة، ومنها السياحة. وقد أدّى تفاقم أزمة الإيرادات إلى اندفاع الحكومة نحو اللجوء إلى الاحتياطي الذي شهد نزيفاً حاداً في المدّة الأخيرة. وفي ظل تراجع الإيرادات بسبب أزمة «كورونا»، اضطرت المملكة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وصفتها بـ«المؤلمة».

وقد حدّر صندوق النقد الدولي من اندثار ثروات السعودية في عام 2035، إذا لم تتخذ إصلاحات جذرية في سياساتها المالية التي تركز أساساً على عائدات النفط، ممّا جعل خيارات السعودية محدودةً من أجل مساندة اقتصادها المنهك، وخصوصاً في ظل فشل خطط تنويع الاقتصاد، التي روّج لها ولي العهد محمد بن سلمان طيلة السنوات الماضية. إذ يسعى ولي العهد السعودي إلى حشد كل الموارد والطاقات لينفذ برامجه الاقتصادية والاجتماعية الطموحة والمهمّة

8 . علي نجات، «تحسين علاقات الإمارات مع تركيا وإيران وتداعياتها على العراق»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات، 7 ديسمبر 2021، ص 10.

9 . «اعتزت بالعجز وستلجأ للاقتراض .. هل أوشك عصر الثراء السعودي على الأفول؟»، العدسة، 6 مايو 2021، على الرابط: <https://2u.pw/FUUny2>

سياسياً بالنسبة إليه. ولدى المملكة خطط مختلفة للتطوير والانتقال من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي، وأن تصبح مركزاً اقتصادياً في المنطقة، ويتطلب تحقيق ذلك كثيراً من الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق رؤية 2030 ومشروع نيوم الاقتصادي والخطط الاقتصادية الأخرى في ظل هذه الظروف الاقتصادية والحرب في اليمن، خصوصاً أن التكاليف الباهظة للحرب اليمنية قد أدت إلى تآكل احتياطات المملكة من النقد الأجنبي<sup>(10)</sup>، فانخفضت الأصول الاحتياطية الأجنبية لمؤسسة النقد السعودية بنسبة (1.8%) على أساس شهري، حتى نيسان/ أبريل 2021، إلى (440.75) مليار دولار، منخفضة إلى (8.2) مليارات دولار. وكانت الأصول الاحتياطية الأجنبية للمملكة قد بلغت (448.95) مليار دولار حتى آذار/ مارس الماضي السابق له. ووفق تقرير صدر عن البنك المركزي السعودي، فإن تراجع الاحتياطات الأجنبية في نيسان/ أبريل، هي الأدنى في أكثر من عشر سنوات، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2010 حينما بلغت (438.4) مليار دولار<sup>(11)</sup>. فوفقاً لبعض التقارير الغربية، تكلف الحرب اليمنية السعودية أكثر من (150) مليون دولار يومياً<sup>(12)</sup>. وتذهب تقديرات إلى أن السعودية تكبدت ما يزيد على (100) مليار دولار؛ بسبب حرب اليمن<sup>(13)</sup>. وبما أن تحقيق رؤية 2030 يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً، فإن الرياض تحاول تحقيق ذلك عن طريق سياسة تخفيف التوترات، وإنهاء الأزمات الأمنية والاقتصادية، بما في ذلك تخفيض حدة التوتر مع طهران.

في الحقيقة، أن القيادتين التركية والسعودية مدركتانٍ لمطلبات الوضع الاقتصادي الراهن، لذا يمكن أن تصبح المصالح الاقتصادية المشتركة أساساً لبناء الثقة، وحل الخلافات السياسية القائمة. عموماً تُعد العلاقات الاقتصادية التركية السعودية جيدة لحد كبير. فقد بلغ حجم الاستثمارات السعودية في عام 2017 في تركيا (6) مليارات دولار، وارتفع عدد الشركات السعودية في تركيا في العام نفسه إلى (940) شركة، وتُعد التجارة البينية بين المملكة وتركيا الأعلى مقارنة بسائر

10. علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 3 نوفمبر 2021، ملخصات الخبراء، ص 11.

11. طارق خالد، «السعودية.. الاحتياطي الأجنبي بأدنى مستوى خلال 10 سنوات»، الأناضول، 31 مايو 2021، على الرابط: <https://2u.pw/avga9>

12. «كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟»، الخليج أونلاين، 4 مارس 2019، على الرابط: <http://khaleej.online/GJX7y4>

13. Yoel Guzansky and Ari Heistein, "Saudi Arabia's War in Yemen Has Been a Disaster", March 25, 2018, available at: <https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-war-yemen-has-been-disaster-25064>

الدول الإسلامية؛ فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2016 (5.65) مليار دولار؛ إذ بلغت الصادرات التركية للسعودية (3.2) مليار دولار، مقابل واردات من المملكة بقيمة (2.5) مليار دولار تقريباً<sup>(14)</sup>. ومن ثمَّ فقد يلعب العامل الاقتصادي دوراً حيوياً في تهدئة الخلافات السياسية البينية، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولتان، فالمملكة تواجه ضغوطات اقتصادية على إثر انخفاض سعر النفط العالمي، لأنَّ اقتصادها ريعي. فضلاً عن أنَّه وبخلاف الاقتصاد السعودي، فإنَّ الاقتصادي التركي منتج يقوم على الصناعة، والإنتاج، والسياحة، والاستثمارات. ومن ثمَّ فحاجة البلدين لبعضهما بعضاً اقتصادياً؛ سواءً للطبيعة الهيكليّة لهذه الاقتصاديات، أم للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولتان، سوف تلعب دوراً إيجابياً في جسر الخلافات البينية في حال تصاعدها.

أدت انعطافة أنقرة من قضية «جمال خاشقجي» التي كانت مصدراً رئيساً للتوتر بين القوتين الإقليميتين في السنوات الأخيرة، إلى تحسين العلاقات بين أنقرة والرياض في الأشهر الأخيرة. فبعد التصعيد الكبير التي تسببت به قضية مقتل الصحفي السعودي «جمال خاشقجي» في قنصلية بلاده في مدينة إسطنبول التركية، عام 2018، بين السعودية وتركيا، إذ بدأت تظهر مؤشرات لإنهاء القضية بصورة نهائية، وعودة العلاقات إلى قوتها بين البلدين. ففي 26 أبريل 2021، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية «إبراهيم قالن»: إنَّ أنقرة تبحث تحسين العلاقات مع السعودية، مؤكداً احترام بلاده لقرار المحكمة السعودية بشأن مقتل الصحفي جمال خاشقجي. «وفي تغيير ملحوظ في لهجة أنقرة، رحَّب «قالن» -ولأول مرة- بالمحاكمة التي أجرتها السعودية وقضت العام الماضي بسجن ثمانية متهمين بقتل «خاشقجي» بين سبع سنوات و(20) سنة. وقال «قالن»: «لديهم محكمة أجرت محاكمات. واتخذوا قراراً ومن ثمَّ فنحن نحترم ذلك القرار»<sup>(15)</sup>. وتعدُّ أولى المؤشرات التي تؤكد نية تركيا إنهاء القضية، هي مطالبة النيابة العامة التركية بإحالة قضية محاكمة الأشخاص البال عددهم (26) المتهمين بقتل «خاشقجي» إلى السلطات القضائية السعودية. وفي جلسة المحاكمة التي عقدت في شهر آذار/مارس الماضي، في المحكمة الجنائية (11) في إسطنبول، والتي لم يحضرها المتهمون البالغ عددهم (26)، طالبت النيابة العامة ببدء الإجراءات اللازمة من

14. «6 مليارات دولار حجم الاستثمارات السعودية في تركيا»، الخليج الجديد، 13 فبراير 2017، على الرابط: <https://thenewkhalij.news/article/59368>

15. «رويتز: وزير الخارجية التركي سيزور السعودية الأسبوع المقبل»، الخليج أونلاين، 6 مايو 2021، على الرابط: <http://khaleej.online/ek5mA8>

أجل تأمين نقل المحاكمة إلى الجهات القضائية السعودية. كما قررت المحكمة التوقّف عن مواصلة النظر في القضية، والبدء بالأسس والإجراءات اللازمة من أجل نقلها للسلطات القضائية السعودية، وتأجيل الجلسة مع مطالبة وزارة العدل التركية بالإدلاء برأيها حول نقل القضية إلى السلطات القضائية السعودية.

وعلى الصعيد الإقليمي، دفع تخفيف حدة التوترات والأزمات وتحركات أبو ظبي وأنقرة والرياض وطهران لاستئناف العلاقات الثنائية، تركيا إلى تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية. فبعد حقبة عاصفة من التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية والجهات الفاعلة في الشرق الأوسط، هدأت موجات الصراع الصاخبة للتحوّل إلى التهدئة والدبلوماسية. لقد دفعت التجارب المؤلمة من حروب ونزاعات إبان العقد الماضي الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط إلى الحد من التوترات وتحييد الأزمات قدر الإمكان، وإيجاد صيغة للحوار، فبعد عقد من الربيع العربي، تراجعت حمى الانتفاضات العربية تدريجياً، وتحوّل الوضع في المنطقة بعيداً عن الاستقطاب والمواجهة. ومن ثم، قامت معظم الدول بمراجعة نهجها وسياساتها وإصلاحهما في مختلف مجالات السياسة الخارجية، والتي فشلت ولم تكن قادرة على خدمة المصلحة الوطنية بصورة فعّالة.

نمت العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا نمواً كبيراً على المستويين السياسي والاقتصادي في الأشهر القليلة الماضية بعد عقد من التوترات والمنافسات الإقليمية. وتجري طهران والرياض محادثات أيضاً بعد ست سنواتٍ من الخلافات السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. إذ عقدت إيران والسعودية من نيسان/ أبريل 2021 إلى نيسان/ أبريل 2022 خمس جولاتٍ من المحادثات استضافها العراق لمناقشة القضايا الثنائية والإقليمية والدولية.

كما زادت المصالحة الخليجية مطلع العام الماضي من فرص التقارب، إذ إنّ موقف أنقرة تجاه الحصار الذي فرض على قطر منتصف 2017 كان واضحاً، وعززته بخطوات عملية على الأرض، وإرسال جنود أترك، وتأسيس قاعدة عسكرية هناك، ومن ثمّ فإنّ ذوبان جليد هذه الأزمة ينعكس بالإيجاب على تركيا وعلاقتها بتلك الدول. فبعد (6) أيام من إعلان إنهاء الأزمة الخليجية في قمة الخليج ذات الرقم (41) في العلا السعودية، وعودة العلاقات القطرية السعودية، أعلنت الدوحة -على لسان مطلق القحطاني المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات- استعدادها للوساطة بين تركيا والسعودية. وبعد إعلان المصالحة

الخليجية في كانون الثاني/يناير 2021، شهدت العلاقات السعودية التركية بعض ملامح التقارب عبر التصريحات المتبادلة بين المسؤولين. وأعلن الرئيس التركي استعداد بلاده لتصحيح العلاقات مع دول الخليج، وقال إنها تُعدُّ علاقات إستراتيجية.

على المستوى الإقليمي حالة إيران، وخصوصاً البرنامج النووي، هي عامل آخر في رغبة أنقرة والرياض في تخفيف التوترات. الواضح تماماً أنَّ أنقرة والرياض تريدان أن تستعدا لمرحلة ما بعد نتائج المحادثات النووية الغربية الإيرانية في فيينا؛ تجنُّباً لأي مفاجآت إقليمية قد تحدث، وتؤثر على لعبة التوازنات والمعادلات القائمة في المنطقة، مشابهاً لما جرى في العام 2011 حينما قررت واشنطن الانسحاب من العراق (16).

تستعد عديد من الدول حالياً لسيناريو إعادة الاتفاق النووي والانعكاسات التي من الممكن أن يتركها عليها، لا سيَّما دول الخليج وإسرائيل وتركيا. إعادة تفعيل الاتفاق النووي الإيراني قد تعطي التعاملات التجارية بين تركيا وإيران زخماً، لكنَّها ستشكِّل تحدياً كبيراً لأنقرة على المستوى الأمني وعلى مستوى التنافس الإقليمي. سيكون من الصعب جداً أن تقوم أنقرة بتجاهل التداعيات المحتملة لعودة الاتفاق النووي، لكن سيكون من المهم متابعة ردَّة فعلها، وعمَّاً إذا كانت ستحصِّر لمواجهة هذه التداعيات في المرحلة المقبلة، ولن يكون من الصعب حينها ملاحظة ذلك لا سيَّما حينما يتعلَّق الأمر بالتنافس الإقليمي مع طهران. يعتقد عديد من الخبراء أنَّ مزيداً من الأموال لإيران، يعني مزيد من الدعم العسكري والمالي للمليشيات الموالية لطهران في المنطقة. إذ قد تزداد قدرة طهران في سوريا، على توظيف مزيد من المليشيات هناك بعد أن كانت قدرتها على تمويل مليشياتها ونفوذها قد تراجع إلى حدِّ ما في عهد «ترامب» نتيجة للعقوبات القاسية التي فُرضت عليها. وبما أنَّ تركيا موجودة في سوريا والعراق، فيعني ذلك أنَّ احتمال حصول مواجهة مباشرة بين أنقرة وهذه المليشيات سيرتفع مع إعادة تفعيل اتفاق النووي الإيراني. فضلاً عن ذلك، فإنَّ قدرة إيران على تطوير قدراتها المسلحة التقليدية، وترسانتها من الصواريخ الباليستية التي تُعدُّ الأكبر في المنطقة على الإطلاق ستزداد زيادةً سريعة في مدة قصيرة. سيشكِّل هذا الأمر تحدياً جديداً لتركيا التي تحاول الخروج من عثرتها الاقتصادية وتطوير قدراتها لناحية أنظمة الدفاع الصاروخية (17).

16 . سمير صالحه، «المصالحة التركية السعودية: السياق والتطلعات»، TRT عربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/wu3Yx>

17. علي حسين باكير، «عودة اتفاق النووي الإيراني.. الانعكاسات المحتملة على تركيا»، عربي 21، 23 أبريل 2022، على الرابط: <https://arabi21.com/story/1433424>

إلى جانب ذلك، تخشى السعودية من عودة قريبة للاتفاق النووي الإيراني الذي يمكن أن يمنح إيران قوة أكبر في المنطقة، وهو ما يفترض أن تسعى الرياض لمواجهته عن طريق تعزيز تحالفاتها الإقليمية، ومن ثمَّ فإنَّ تركيا هي الخيار الأول للمملكة التي ستزيد إنفاقها العسكري إلى جانب تحالفها السياسي، وهو ما يمكن أن يوجه السعودية أكثر نحو الصناعات الدفاعية التركية التي تشهد طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة<sup>(18)</sup>.

ويعتقد الباحثان في معهد بحوث الأمن القومي (يوئيل جوجنسكي، وداليا ليندنشتراوس) أن تسود في السعودية والإمارات فرضية أن أنقرة السنية كفيلاً بأن توازن -وإن كان ذلك جزئياً- قوة إيران الشيعية. يكمن تخوُّف الخليج في أنه إذا ما وقع الاتفاق النووي المتجدد، أو لم يقع، فمن شأن طهران أن تعمق أعمالها الهجومية في أعقاب التطورات. وهذه النظرة التركية فعلاً، بوصفها قوة عظمى إقليمية ذات تطلعات لتوسيع نفوذها كانت ضمن أمور أخرى بين أسباب العداء بين تركيا ودول الخليج في العقد الماضي. لكن من الواضح أن تغييراً فكرياً في هذا السياق يتطور في الخليج ووجد تعبيره في محاولة التقرب من تركيا، وهذه المرة كوزن مضاد لإيران. مشكوك أن يكونوا في أنقرة شركاء في هذه النظرة الإستراتيجية، ومع التوتُّر مع طهران إلا أن السياسة التركية تجاه إيران مختلفة، ويبدو أنها فجوة ستشكل خلافاً بين الأطراف في سياق الطريق<sup>(19)</sup>.

يزاد على ذلك، ملف التنافس الإقليمي مع الإمارات التي عززت موقعها السياسي والاقتصادي في السنوات الأخيرة على حساب السعودية، وهو ما دفع الرياض لاتخاذ إجراءات من قبيل نقل مقرات مؤسسات إعلامية واقتصادية كبرى إليها، ومن ثمَّ فإنَّ تعزيز العلاقات مع تركيا يمنع تفرُّد الإمارات بها، ويعزز من العلاقات الاقتصادية الإقليمية للمملكة<sup>(20)</sup>.

أمَّا على الصعيد الدولي، فإنَّ أحد المتغيرات الرئيسة التي دفعت أنقرة والرياض لحفض التصعيد؛ هو تغير نهج واشنطن بسبب وصول الإدارة الأمريكية الجديدة، وسياسات الرئيس الأمريكي الجديد «جو بايدن» نحو تركيا والمملكة العربية السعودية. فبعد رحيل «دونالد ترامب»، فقد السعوديون حليفاً دولياً مهماً، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد تسعى إلى فتح قضايا

18. إسماعيل جمال، «تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية.. أسباب دفعت السعودية وتركيا نحو المصالحة والتعاون»، القدس

العربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/Xp4lG>

19. يوئيل جوجنسكي وداليا ليندنشتراوس، «دول الخليج وتركيا... إعادة رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط»، القدس

العربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/rZTIM>

20. إسماعيل جمال، المصدر السابق.

حرجة للمملكة، منها اغتيال «جمال خاشقجي»، وقضية حقوق الإنسان، وحرب اليمن لمعاقبة السعودية، وخصوصاً ولي العهد، محمد بن سلمان.

لهذا السبب اتخذت المملكة العربية السعودية خطواتٍ لتهدئة علاقاتها مع قطر وتركيا بعد فوز «جو بايدن» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كما تندرج الرغبة في استئناف العلاقات مع إيران وإجراء خمس جولاتٍ من المحادثات مع طهران في الإطار نفسه. كما أدت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجُّهها للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وسعي الولايات المتحدة لتقليل انخراطها في منطقة الشرق الأوسط والتركيز على التهديدات الإستراتيجية التي تواجهها، والتي حدّتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنّها تتمثّل في الصين وروسيا، وسحب بطاريات صواريخ «باتريوت» من السعودية، والإفراج عن الوثائق السرية المتعلّقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أدّى كل ذلك إلى استنتاج المملكة أنّه لم يُعد من الممكن الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب حاولت السعودية تغيير سياستها الإقليمية.

من ناحية أخرى، توترت العلاقات بين أنقرة وواشنطن إبّان رئاسة «بايدن». لقد كانت العلاقات التركية الأمريكية تتسم بالعلاقة الشخصية بين الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» والرئيس السابق «دونالد ترامب» مع التوترات التي كانت تسود بين البلدين. وانتقلت أزمات عديدة بين واشنطن وأنقرة من عام 2020 إلى 2021، وأسهمت في زعزعة العلاقات إسهاماً كبيراً، وكان أبرزها استحواذ تركيا على منظومة «أس400»، وفرض جزء من عقوبات «كاتسا» الأمريكية وإخراج تركيا من برنامج مقاتلات «أف35»، فضلاً عن معضلة الدعم الأمريكي للفرع السوري لمنظمة العمال الكردستاني في شمال شرق سوريا. وفي عام 2021، وزيادة للأزمات السابقة، فقد أُدرج توتّر جديد بين البلدين؛ بسبب إقرار الرئيس الأمريكي «جو بايدن» بالإبادة الجماعية للأرمن.

تمثّل إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» تحدياً مشتركاً لتركيا والسعودية، وهو ما يدفع الأطراف الإقليمية إلى محاولة بناء شراكات أقوى لتمكين قدرتها على الصمود أمام الضغوط الأمريكية وسياسات «بايدن» الذي مارس ضغوطاً كبيرة على تركيا والسعودية بصورة خاصة، لا سيّما فيما يتعلق بحرب اليمن، والملفات الحقوقية، والخلافات التي تصاعدت مؤخراً بين واشنطن

والرياض حول رفع إنتاج النفط لتعويض النقص وارتفاع الأسعار الذي خلفته الحرب في أوكرانيا. لكن الأهم أيضاً للسعودية هو ما وصلت إليه الأوضاع حول حرب اليمن، إذ تراجع دعم الإدارة الأمريكية، وباتت الأنظمة الدفاعية الأمريكية محل ابتزاز للمملكة التي تتلقى ضربات صاروخية في عمق أراضيها ومصالحها الإستراتيجية المتعلقة بخزانات النفط، وهو ما يجعل الرياض بحاجة حقيقية لتعزيز التعاون الدفاعي مع تركيا وربما الاستفادة من بعض أنظمتها الدفاعية المتطورة والمتعلقة بمواجهة المسيرات الهجومية، إلى جانب امتلاك الطائرات التركية المسيرة من طراز «بيرقدار»، وربما نسختها الأحدث «أفنجي» وهي المسيرات التي لعبت دوراً حاسماً في معارك سوريا وليبيا وقره باغ ومؤخراً في أوكرانيا، ومن ثمّ قد تعوّل عليها السعودية في اليمن<sup>(21)</sup>.

من ناحية أخرى، يمكن القول إنّ السعودية وتركيا بحاجة إلى كسب ود إدارة «بايدن» وهو ما لا يبدو مضموناً في ظل تعهدات الرئيس الديمقراطي بعدم تكرار سياسات سلفه «دونالد ترامب»، الذي ارتبط بعلاقات قوية مع أنقرة والرياض، ولطالما غض الطرف عن ملفات حقوق الإنسان والحريات. استندت سياسات «ترامب» بصورة أساسية على إعطاء الأولوية للمصالح المادية المباشرة مع كلٍّ من تركيا والسعودية، وترك مساحة الصراع الإقليمي بينهما من دون تدخل أغلب الوقت، وهو ما لن يكرره «بايدن» على الأرجح، ما يعني أنّ كلا البلدين -أو أحدهما على الأقل- ربما يجد نفسه في علاقات متوترة مع الولايات المتحدة.

## السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية-السعودية

### السيناريو الأول: التغلب على التوتّر

السيناريو الأول لمستقبل العلاقات التركية السعودية هو تحسين العلاقات الثنائية، وتجاوز التوتّر في العلاقات بين البلدين. فمنذ أشهر طويلة، بدأت تركيا حراكاً دبلوماسياً واسعاً في مسعى لإنهاء الخلافات مع عديدٍ من دول المنطقة، وإعادة تطبيع العلاقات مع كثيرٍ من الدول التي دخلت في خلافات كبيرة معها في السنوات الأخيرة، وفي حين نجحت هذه المساعي في إعادة تطبيع العلاقات مع الإمارات، وإسرائيل والسعودية، وتقترب من تحقيق هذا الهدف مع مصر، إلى جانب المساعي المتواصلة لإحداث اختراق تاريخي في العلاقات مع أرمينيا، بالتزامن مع جهود لعب دور أكبر في الأزمة الأوكرانية.

21. إسماعيل جمال، «تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية.. أسباب دفعت السعودية وتركيا نحو المصالحة والتعاون»، القدس العربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/Xp4lG>



لا تخفي أنقرة على الإطلاق رغبتها الجارحة في تحسين العلاقات مع السعودية، وذلك في إطار تحوّل إستراتيجي في السياسة الخارجية التركية عنوانه العودة إلى سياسة «صفر مشاكل»؛ عقب سنوات من التدخلات العسكرية الخارجية والخلافات الأيديولوجية مع دول المنطقة، وهو ما أفقد أنقرة كثيراً من الأصدقاء، وساعد أعداءها في بناء تحالفات مناوئة لها، وهو ما ظهر جلياً في وقوف السعودية والإمارات إلى جانب اليونان في صراع شرق المتوسط، ومحاولاتهم عزل تركيا في ملف بات يُعدُّ بمثابة أولوية إستراتيجية لأنقرة.

ومن ثمَّ فإنَّ أنقرة ساعية إلى تحسين علاقاتها مع الرياض في إطار حملة دبلوماسية أوسع؛ شملت خفض الخلافات مع الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتحسين العلاقات مع أرمينيا وإسرائيل والإمارات والبحرين ودول عربية أخرى، لتتفرغ أنقرة لمسار تحسين العلاقات مع السعودية، وهو ما تكلّل أخيراً بزيارة رجب طيب أردوغان.

ومن بين العوامل التي تعزز هذا السيناريو، حاجة أردوغان إلى تطبيع العلاقات بهدف تحسين الاقتصاد التركي قبل انتخابات العام المقبل. في الواقع، أنّ محاولة العودة إلى إستراتيجية «صفر مشاكل، وصفر أزمات» هي الخيار الوحيد المتبقي للرئيس التركي والذي قد يساعده على التكيّف مع الظروف الإقليمية والدولية المستجدة، ومحاولة ملممة أوراقه الداخلية المبعثرة قبل الانتخابات الرئاسية في العام المقبل.

يعدُّ الجانب التركي الاقتصادَ المحرِّكَ الرئيسَ لمسار تحسين العلاقات، إذ تسعى أنقرة للقيام بخطوات سياسية بهدف بناء علاقات اقتصادية قادرة على دعم اقتصادها الذي يواجه صعوبات كبيرة؛ بسبب تبعات جائحة «كورونا»، والحرب في أوكرانيا، والارتفاع الكبير في أرقام التضخُّم، وتتوقع من مسار تحسين العلاقات مع السعودية أن يؤدي إلى رفع الحظر غير المعلن الذي تفرضه السعودية على البضائع التركية، وعودة حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (5) مليارات دولار سريعاً كما كان عليه قبل الأزمة. إلى جانب ذلك، يتوقَّع أن تتوصل الرياض وأنقرة إلى اتفاق يقضي بالتوقيع على اتفاقيات تبادل عملات كما جرى سابقاً مع الإمارات لدعم استقرار الليرة التركية، وكلها أولويات مهمة جداً للرئيس التركي الذي يسعى لإصلاحات اقتصادية يلمسها الناخب التركي قبيل موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية منتصف العام المقبل، والتي تُعدُّ تاريخية لمستقبل أردوغان السياسي.

تعوّل تركيا على الزيارة لتعزيز العلاقات مع السعودية ودول الخليج وفتح آفاق أرحب للتعاون. فعلى سبيل المثال في مؤتمر صحافي قبل مغادرته إلى المملكة العربية السعودية، قال إردوغان: إنّ زيارته تمثّل مؤشراً على الإرادة المشتركة لبدء مرحلة جديدة في العلاقات. وأشار إلى أنّ زيادة التعاون مع السعودية في قطاعات الصحة والطاقة والغذاء والأمن والدفاع والمال «مفيدة للطرفين». وتابع: «سنعمل على بدء عهد جديد من التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي مع السعودية». وأوضح أنّ قيادتي البلدين ستستعرضان في الزيارة العلاقات التركية السعودية بمختلف أبعادها إلى جانب القضايا الإقليمية والدولية. وشدد على أنّ بلاده تولي أهمية كبيرة للسعودية ودول الخليج<sup>(22)</sup>.

وقد تسعى تركيا إلى رفع حجم التبادل التجاري مع السعودية، وزيادة الاستثمارات السعودية في تركيا، وعقد شراكات باستثمارات وعقود ممتدة. وترى أنقرة أنّ هناك أجواءً إيجابية تحققت قبل زيارة إردوغان مهّدت الأرضية المناسبة مرة أخرى للعمل والتنسيق فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والقضايا الإقليمية. وعشية زيارة إردوغان، عقد وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» والتركي «نورالدين نباتي» اجتماعاً افتراضياً، ناقشا فيه سبل تحسين التعاون الاقتصادي، وتبادلا أيضاً وجهات النظر فيما يتعلق بالتجارة، ومجالات الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر، ارتفاع الواردات السعودية من تركيا بنسبة (2.8%) في الربع الأول من العام الحالي، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، لتبلغ (19) مليون دولار مقابل (18.5) مليون دولار في المدة المماثلة عام 2021، حين تراجعت الواردات من تركيا بنسبة (62.3%)، إلى (886) مليون دولار، مقابل (2.35) مليار دولار في 2020<sup>(23)</sup>.

وقد يراهن كثيرون على قدرة إردوغان على تحطّي الأزمة الحالية، عن طريق فتح باب واسع للتعاون الإقليمي بين البلدين. ويرتبط هذا بمدى نجاح لقاء المصارحة والمصالحة، كما وصفه مراقبون، بين إردوغان وولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان، في التوصل إلى مقاربات تستجيب لمصالح الطرفين. إذ إنّ لدى تركيا الرغبة والاستعداد للخوض في كل التفاصيل، وتجاوز أي عقبة يمكن أن تعيق تقدم العلاقات بعد هذه الزيارة - كما يعبرون-.

22 . سعيد عبد الرازق، «السعودية وتركيا لعهد جديد من الشراكة»، صحيفة الشرق الأوسط، رقم العدد 15858، 29 أبريل 2022.

23 . سعيد عبد الرازق، المصدر السابق.

العاملان والمنغيران الرئيسان اللذان زيدا حدة التوترات في العلاقات التركية السعودية في السنوات الأخيرة هما قضية أزمة قطر، واغتيال الصحفي السعودي «جمال خاشقجي». فقضية «جمال خاشقجي» واتخاذ تركيا موقف المساند لقطر في الأزمة الخليجية، كان لهما ارتدادات على العلاقات التركية بصورة سلبية للغاية، مما انعكس على التعامل مع الملفات الإقليمية سواءً للسعودية أم لتركيا. فمع انتهاء حصار قطر، والأزمة الخليجية بعد قمة العُلا، اختفى أحد عوامل التوتر في العلاقات بين البلدين. كما أدّى مطالبة النيابة العامة التركية بإحالة قضية محاكمة الأشخاص المتهمين بقتل «خاشقجي» إلى السلطات القضائية السعودية إلى تقليص الخلافات بين أنقرة والرياض. في الحقيقة، جاء الإعلان عن الزيارة في أعقاب نقل القضاء التركي ملف قضية «خاشقجي» إلى السعودية في 7 نيسان/ أبريل، بعد أن كانت أنقرة قد بدأت محاكمة غيايبية في تموز/ يوليو 2020 بحق (26) سعودياً يشتبه في تورطهم بمقتل «خاشقجي». وكانت المحاكمة تشكلُ الحاجز الأخير أمام زيارة تركية رسمية إلى الرياض.

زيادة على ذلك، فإنَّ الملف الإيراني، خصوصاً بعد إعادة الاتفاق النووي، يمكن أن يكون فعالاً في تحسين العلاقات السعودية التركية، وتقريب وجهات النظر بينهما. لأنَّ هاتين القوتين الإقليميتين قلقتان من هيمنة إيران في المنطقة، فإنَّ تعاونهما في هذا المجال يبدو مرجحاً.

فضلاً عن أنَّ حاجة السعودية إلى البحث عن بدائل أخرى لتلبية احتياجاتها الأمنية تدفعها إلى الاهتمام بصناعات الدفاع التركية الصاعدة التي أظهرت كفاءة كبيرة في تغيير مسار صراعات عديدة كسوريا وليبيا وجنوب القوقاز. تزيد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والأهمية التي يوليها الغرب لها لموازنة الدور الروسي في مناطق عديدة من أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للملكة.

عموماً، يمكن القول إنَّه إذا غيَّرت تركيا سياستها الإقليمية، وطبَّعت علاقاتها مع مصر، ولم تصطف مع الرياض في الأزمات الإقليمية، خاصة في ليبيا وسوريا، فإنَّ سيناريو التغلُّب على التوتر وتحسين العلاقات بين أنقرة والرياض مرجَّح.

### السيناريو الثاني: ضبط حدود التوتُّر

السيناريو الثاني فيما يتعلق بمستقبل العلاقات التركية السعودية هو جهود البلدين للسيطرة على التوترات، ومنع تصعيد الخلافات السياسية. لم يكن تحسين العلاقات بين البلدين مبنياً على رغبة حقيقية ومتبادلة في حلِّ الخلافات بين الجانبين والأزمات في المنطقة، لكن الوضع المعقَّد

في المنطقة، والظروف غير المؤاتية للجانبين دفعت البلدين لا سيَّما أنقرة إلى خفض التصعيد مع الرياض.

لن تكون نتائج زيارة الرئيس التركي إلى السعودية سريعةً، إذ تحتاج النتائج الإيجابية إلى حُطوات من الدولتين لبناء الثقة. استهدفت تركيا في المدَّة الماضية سياساتها السعودية والأخيرة كذلك، لذا من المهم اتخاذ خطوات لإعادة بناء الثقة. يعوّل كثيرون في المنطقة على نتائج زيارة الرئيس التركي إلى السعودية، فمن ناحية يحتاج الاقتصاد التركي لدفعة سعودية قوية، ومن ناحية أخرى لم تعد السعودية تعوّل كثيراً على الدعم الأمريكي في مواجهة إيران. فأحد الأسباب الرئيسة لرغبة أردوغان في تطبيع العلاقات مع السعودية في هذا الوقت هو تدهور الوضع الاقتصادي في تركيا، وجهوده لمنع الهزيمة في الانتخابات المقبلة. بعبارة أخرى أهم فائدة من الزيارة، وتطبيع العلاقات ترجع إلى اقتصاد تركيا المتدهور. أمام أردوغان سنة فقط للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأكبر عائق أمامه هو الاقتصاد، لذا فالزيارة يمكن أن تحسِّن نتائجها من الظروف الاقتصادية، وكذلك تحسِّن العلاقات أيضاً سيؤثر في قضية البحر المتوسط وليبيا واليمن وسوريا.

ستكون نتيجة الانتخابات التركية في الحالتين تداعيات عديدة في العلاقات مع السعودية. من جهة، إذا فاز رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية في الانتخابات، فقد لا تكون لديه الرغبة السابقة في تحسِّن العلاقات، ويتردد في منح الرياض أي تنازلات في المستقبل. ومن جهة أخرى، قد تؤدي هزيمة أردوغان وحزبه إلى تغييرات داخلية في تركيا، وهو ما سيغير أيضاً نوع العلاقات مع دول المنطقة، بما في ذلك السعودية.

ومن العوامل المهمة التي تدفع المملكة العربية السعودية إلى تقليل التوترات مع تركيا هي إيران. وفي هذا الصدد يعتقد الباحث المتخصص في سياسيات الخليج في مركز الدراسات التطبيقية في بون بألمانيا، (سيباستيان سونز) «أنَّ السعودية بدأت في الآونة الأخيرة تشعر بأهمَّها محاطة بالوجود الإيراني من كل جانب، في الوقت الذي يسود فيه شعور بتراجع الدعم الأمريكي الذي كان مطلوباً بشدة في هذا التوقيت. ومن ثمَّ فإنَّ تعاون السعودية مع تركيا وسائر دول المنطقة قد يشكّل لها نوعاً من الدعم المفقود من جانب الحليف الأمريكي القديم. فإنَّ التحوُّل الذي طرأ على السياسة الأمريكية في المنطقة عقب تولي الرئيس «جو بايدن» السلطة شكّل حافزاً إضافياً لدى القوى الإقليمية الفاعلة لإنهاء خلافاتها، ومحاولة التفاهم على كيفية إدارة الوضع الإقليمي في مرحلة ما بعد تراجع الدور الأمريكي».

إذا نجحت المفاوضات بين إيران والسعودية، ودخل البلدان مرحلة بناء الثقة وإعادة فتح السفارات، فإنَّ القلق من جانب إيران سيخف إلى حد ما، لأنَّه سيتلاشى عامل إيران في التقارب بين السعودية وتركيا. فضلاً عن أنَّ مستقبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية سيؤثر على العلاقات السعودية التركية في المستقبل. على سبيل المثال، أصبحت العلاقات بين البلدين متوترة للغاية في عهد «دونالد ترامب»، ولكن بعد وصول «جو بايدن» إلى السلطة، حاولت أنقرة والرياض تقليل مستوى التوتر في العلاقات بينهما. لذا فإنَّ هزيمة «بايدن» في الانتخابات المقبلة، أو فوز الجمهوريين ستؤثر على العلاقات بين البلدين. بعبارة أخرى، يُشير ارتباط الحراك الدبلوماسي في المنطقة بتغيّر الجغرافيا السياسية فيها إلى أنَّ حصول تغيرات في البيئتين الدولية والإقليمية قد يؤثر في رغبة الأطراف في استكمال هذا الحراك، وخصوصاً أنَّ بعض القوى ما زالت تراهن على تغييرات كبرى قد تفرزها الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

عموماً، وبناءً على هذا السيناريو، يمكن القول إنَّ الغرض من تخفيف التوترات بين تركيا والمملكة العربية السعودية هو المصالح قصيرة المدى لكلا الطرفين. يسعى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الخروج من العزلة، ويحاول رجب طيب أردوغان إعادة تنظيم الاقتصاد التركي قبيل موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. لذا، في هذا السيناريو، سيحاول البلدان ضبط حدود التوتر، وإدارة التوتر السياسي في العلاقات.

### السيناريو الثالث: استمرار حالة التوتُّر

السيناريو الثالث فيما يتعلق بالعلاقات التركية السعودية هو استمرار التوتُّر في العلاقات الثنائية. كانت قضية «خاشقجي» عقبة رئيسة في طريق إصلاح العلاقات، والخطوة التركية بنقل القضية إلى السعودية شكَّلت أساساً رئيسياً لإنهاء الخلافات، وعقد لقاء بين أردوغان والأمير محمد بن سلمان. وقد يرى مراقبون أنَّ زيارة أردوغان إلى السعودية قد تساهم في تهيئة الأرضية المناسبة لفتح صفحة جديدة في العلاقات، إلا أنَّ إزالة الرواسب الناجمة عن أزمة «خاشقجي» تتطلب مزيداً من الجهد لإعادة ترميم الثقة بين القيادتين السعودية والتركية.

فمع زيارة أردوغان للسعودية، إلا أنَّ هذا لا يعني نهاية التوترات بين القوتين الإقليميتين؛ لأنَّه مع حل العاملين المهمين اللذين تسببا في توتر العلاقات، وهما الأزمة الخليجية وملف قضية «خاشقجي»؛ إلا أنَّه ما يزال هناك عديد من الملفات الخلافية بين البلدين. ستلعب عوامل عديدة

أخرى، بما في ذلك ملف الإخوان المسلمين، وطبيعة علاقات تركيا مع مصر، والأزميتين السورية والليبية دوراً مهماً في مستقبل العلاقات بين أنقرة والرياض. تشهد العلاقات بين أنقرة والرياض حالة من التوتّر بسبب عديد من الملفات منها الملف السوري، والليبي والخلافات في شرق المتوسط ومناطق أخرى، وكذلك فيما يتعلق بملف جماعة الإخوان المسلمين، المصنفة منظمة إرهابية. وفي مقدمة هذه العوامل أنّ حديث تركيا عن المصالح والمنافع المتبادل لا ينفي تمسك تركيا بدعم جماعة الإخوان وأهدافها في الوصول للسلطة في المنطقة وخارجها، ومع الخطوات التي تتعلّق بوقف بث بعض البرامج الإعلامية من تركيا ضد مصر، والتوقف عن انتقاد السعودية والإمارات، إلا أنّ تركيا ثابتة حتى اللحظة كأكبر حاضنة لتنظيم الإخوان في العالم، وتدعم مشروعهم العابر للحدود في مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن وغيرها، وفضلاً عن كلّ ذلك، فإنّ حديث تركيا الدائم عن العودة لكل الأراضي، إذ كان الأجداد يسيطرون عليها كما يقول أردوغان ورئيس الحزب القومي التركي «دولت بهشلي»، الذي قدم خريطة تشمل أراضي غير تركية إلى أردوغان، بوصفها أراضي تركيا المستقبلية، كل هذا يؤكد أنّ النهج العدواني والتوسعي التركي ما زال قائماً<sup>(24)</sup>.

لم تلق زيارة أردوغان للسعودية ترحيباً من قبل المستخدمين السعوديين على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ طغت لهجة الانتصار على تغريدات السعوديين على موقع تويتر إبان حديثهم عن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لبلادهم. وكانت صورة تجمع بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وأردوغان، بدا فيها الأخير منحنياً أمام ولي العهد، وهي أكثر الصور تداولاً على الموقع. وعمل مغردون على دراسة لغة جسد أردوغان.

وتصدّر وسم (#أردوغان\_في\_السعودية)، و(#السعودية\_العظمى) المحتوى الرائج على تويتر، فضلاً عن وسمٍ أخرى على غرار (#أردوغان)، و(#الرئيس\_التركي)، وكان لافتاً غياب وسمٍ ترحيبي بالرئيس التركي، وهو ما يحدث عادة عند زيارة رئيس دولة إلى السعودية. ويعدّ مغردون أنّ أردوغان بزيارته للسعودية بعد انتظار دام شهرين للموافقة «أذعن»، مؤكدين أنّ بلادهم لا تخضع للابتزاز، وأنّ أردوغان عاد صاغراً، وقدّم التنازلات. وتواصل تركيا تقديم التنازلات؛ بهدف تحسين العلاقات مع دول خليجية ومصر<sup>(25)</sup>.

24. أمين سمير، «العلاقات التركية العربية. تحسن في الاقتصاد وثبات على القنوات والأيدولوجيات»، تركيا الآن، 18 يناير 2022، على الرابط: <https://www.turkeynow.news/studies/2022/01/18/35259>

25. «لهجة الانتصار تطغى على تغريدات السعوديين»، صحيفة العرب، السنة 44، العدد 12403، 30 أبريل 2022، ص 16.

عموماً، في هذا السيناريو، يمكن القول مع أنه يوفّر التقارب مع تركيا خياراً معقولاً للسعودية للخروج من دوامة العزلة، لكنّ ذلك قد لا يعني حدوث تغييرات جذرية في توجّهاها الرئيسية، إذ ما تزال كثير من الملفات تشكّل عائقاً أمام علاقات طبيعية بين البلدين.

تكاد لا توجد ثقة بين الأمير محمد بن سلمان ورجب طيب أردوغان. خصوصاً أنّ العلاقات بين البلدين غير مستقرة ومليئة بالعبء التاريخي، فضلاً عن مستوى المنافسة الإقليمية على زعامة العالم الإسلامي، وطبيعة توجهات الأمير محمد بن سلمان التي تجعله أقرب من مصر وباكستان وحتى إسرائيل في المستقبل أكثر من تركيا.

في النهاية، تجدر الإشارة إلى أنّ أسباب الخلاف بين أنقرة والرياض لم تُحل بالكامل، وأنّ بناء الثقة لم يكن بصورة صحيحة، لذا فإنّ ظهور حدث، أو أزمة غير متوقعة يمكن أن يزيد من توتر العلاقات السعودية التركية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استمرار دعم المملكة العربية السعودية لقوات سوريا الديمقراطية أو عدم وجود تفاهم بين البلدين فيما يتعلق بملف الإخوان المسلمين، وتصعيد التوترات في علاقات تركيا مع مصر، أو أي دولة عربية في المستقبل إلى توتر في العلاقات السياسية بين البلدين.

### الخاتمة

تُعدّ تركيا والسعودية - كقوتين إقليميتين - من أهم ركائز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، اللتين كانتا في حالة تنافس وعداوة مع بعضهما بعضاً منذ الربيع العربي؛ بسبب تضارب المصالح، ووجهات النظر المختلفة. لكن عقب سنوات من الخلافات الحادة، تتجه السعودية وتركيا نحو إنهاء الخلافات، وفتح صفحة جديدة في سجل العلاقات عنوانها تحييد ملفات الخلاف، والبناء على نقط الاتفاق، وتعزيز التعاون في ملفات مختلفة لمواجهة التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يمر بها البلدان في ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة ترسم خريطة جديدة للعلاقات في المنطقة يريد كل طرف تحديده موقعه فيها؛ لتقليل الخسائر قدر الإمكان.

وقد شهدت الشهور الأخيرة هدوءاً ملحوظاً للتوترات بين الرياض وأنقرة، فيما أكّد المسؤولون الأتراك رغبتهم في إنهاء الخلافات بين الجانبين. وتُعدّ زيارة أردوغان هي الأولى للمملكة منذ 2017، إذ يأمل أن تبشر بعهد جديد في العلاقات بعد جهود مكثفة لإصلاحها بعدما

شابهة من توتر في السنوات الماضية. وتعدُّ الزيارة تنويجاً لجهود مستمرة منذ شهور لإصلاح العلاقات شملت إغلاق تركيا لقضية قتل الصحفي «جمال خاشقجي» في إسطنبول عام 2018.

وما مهد للزيارة، التوصل إلى كثير من التحولات السياسية والتوصل إلى تفاهات مختلفة، فملفات الخلاف الإقليمي تراجعت كثيراً من سوريا إلى ليبيا وغيرها من مناطق التنافس العسكري، وتراجعت الخلافات السياسية خاصة فيما يتعلق بملف الإخوان المسلمين، وإغلاق مؤسسات إعلامية تابعة للتنظيم في تركيا في إطار مسار التقارب مع مصر الذي شكّل دافعاً كبيراً جداً لمسار إعادة تحسين العلاقات مع السعودية، يزداد على ذلك العامل الأهم وهو إغلاق ملف قضية «خاشقجي» في القضاء التركي، ونقله للسعودية، وهي خطوة كانت حاسمة لتحديد موعد الزيارة.

في النهاية، ومع تطبيع العلاقات بين تركيا والسعودية، إلا أنَّ التعاون الإستراتيجي بين القوتين الإقليميتين غير متوقع على المدى القصير والمتوسط؛ لأنَّ الخلافات بين البلدين متراكمة منذ العقد الماضي، وحلها سوف يستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك، يحاول البلدان الحد من التوترات السياسية؛ بسبب الظروف الإقليمية والدولية الخاصة. وبالطبع فإنَّ وجود بعض الخلافات السياسية واستمرارها لا يتعارض مع التعاون الاقتصادي، خصوصاً أنَّ البلدين بحاجة حالياً للتعاون التجاري والاقتصادي؛ لتجاوز الأزمة المالية.



## المصادر:

- إسماعيل جمال، «تحديات سياسية وعسكرية واقتصادية.. أسباب دفعت السعودية وتركيا نحو المصالحة والتعاون»، القدس العربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/Xp4IG>
- أمّن سمير، «العلاقات التركية العربية.. تحسن في الاقتصاد وثبات على القنوات والأيدلوجيات»، تركيا الآن، 18 يناير 2022، على الرابط: <https://www.turkeynow.news/studies/2022/01/18/35259>
- سمير صالحه، «المصالحة التركية السعودية: السياق والتطلعات»، TRT عربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/wu3Yx>
- سعيد عبدالرازق، «السعودية وتركيا لعهد جديد من الشراكة»، صحيفة الشرق الأوسط، رقم العدد 15858، 29 أبريل 2022.
- عباس فاضل، العلاقات السعودية - التركية 2002-2010، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.
- طارق دياب، «العلاقات التركية السعودية محددات وتحديات»، المعهد المصري للدراسات، 11 نوفمبر، 2017، على الرابط: <https://2u.pw/xXN4h>
- طارق خالد، «السعودية.. الاحتياطي الأجنبي بأدنى مستوى خلال 10 سنوات»، الأناضول، 31 مايو 2021، على الرابط: <https://2u.pw/avga9>
- علي حسين باكير، «عودة اتفاق النووي الإيراني.. الانعكاسات المحتملة على تركيا»، عربي 21، 23 أبريل 2022، على الرابط: <https://arabi21.com/story/1433424>
- علي نجات، «العلاقات السعودية التركية من التوتر إلى الانفراج» (روابط عربستان و تركيه از تنش زايى تا تنش زدایی)، مؤسسه الدراسات المستقبلية في العالم الإسلامي، 1 ديسمبر 2020، على الرابط: <https://2u.pw/gQRE8>
- علي نجات، «تحسين علاقات الإمارات مع تركيا وإيران وتداعياتها على العراق»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات، 7 ديسمبر 2021، ص 10.

- علي نجات، «المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة»، مركز الشرق للأبحاث الإستراتيجية، 3 نوفمبر 2021، ملخصات الخبراء، ص 11.
- معاذ العمري، «السعودية تبرعت بـ100 مليون دولار لدعم استقرار شمال شرقي سوريا»، صحيفة الشرق الأوسط، رقم العدد 14508، 18 أغسطس 2018.
- يوثيل جوجنسكي وداليا ليندنشتراوس، «دول الخليج وتركيا... إعادة رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط»، القدس العربي، 28 أبريل 2022، على الرابط: <https://2u.pw/rZTIM>
- «السعودية تدين «التصعيد التركي» في ليبيا»، الحرة، 5 يناير 2020، على الرابط: <https://2u.pw/q8TcW>
- «اعترفت بالعجز وستلجأ للاقتراض.. هل أوشك عصر الثراء السعودي على الأفول؟»، العدسة، 6 مايو 2021، على الرابط: <https://2u.pw/FUny2>
- «كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟»، الخليج أونلاين، 4 مارس 2019، على الرابط: <http://khaleej.online/GJX7y4>
- «6 مليارات دولار حجم الاستثمارات السعودية في تركيا»، الخليج الجديد، 13 فبراير 2017، على الرابط: <https://thenewkhalij.news/article/59368>
- «رويتز: وزير الخارجية التركي سيزور السعودية الأسبوع المقبل»، الخليج أونلاين، 6 مايو 2021، على الرابط: <http://khaleej.online/ek5mA8>
- «لهجة الانتصار تطفئ على تغريدات السعوديين»، صحيفة العرب، السنة 44، العدد 12403، 30 أبريل 2022، ص 16.
- Recep Tayyip Erdogan, “Saudi Arabia still has many questions to answer about Jamal Khashoggi’s killing”, November 2, 2018, available at: <https://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/11/02/recep-tayyip-erdogan-saudi-arabia-still-has-many-questions-to-answer-about-jamal-khashoggis-killing/>

- Yoel Guzansky and Ari Heistein, “Saudi Arabia’s War in Yemen Has Been a Disaster”, March 25, 2018, available at: <https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-war-yemen-has-been-disaster-25064>